البحوث والدرسات

منتدى التعاون العربي الصيني: الفرص والتحديات في الحقبة الجديدة

د. هند المحلي سلطان
مدرس بكلية الاقتصاد والتجارة الدولية
بالجامعة المصرية الصينية

الملخص:

ركزت الدراسة على منتدى التعاون العربي الصيني الذي ساهم في تعزيز التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف بين الصين والدول العربية في مختلف المجالات في الوقت الذي تشهد فيه المنطقة العربية وأيضا شرق اسيا وجنوب شرق اسيا توترات جيوبوليتيكية وتحولات في الخطط التنموية الوطنية نحو إصلاحات شاملة وحديثة ومؤثرة، وذلك لتحليل مراحل تطور واقع التعاون العربي الصيني التي تغطي المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية والسياحية والإعلامية والفكرية، والتحديات التي تواجه التعاون بين الجانبين في سياق المصالح الوطنية، وسياسة التوجه شرقا، والبراغماتية التجارية والفرص الاستراتيجية. وهدفت الدراسة إلى تقديم منظور تحليلي كلي لمستقبل التعاون العربي الصيني في ظل هذه التحديات.

وتوصلت الدراسة من خلال استخدام المنهج التحليلي والمنهج التاريخي، واقتراب المصلحة الوطنية إلى عدد من النتائج منها: أنه علي الرغم من النتائج المثمرة التي حققها منتدي التعاون العربي الصيني في المجالات المتنوعة، فإنه يواجه تحديات كثيرة، أهمها أن الصين لا تزال تنظر للتعاون في اطار "البراغماتية التجارية"، علي نحو يجعل من الصعب تحقيق تعاون أمني أكثر موثوقية وإيجابية بين الجانبين بالرغم من التحولات في الدور الأمني للصين في المنطقة، ويستعصي علي بعض الدول العربية التي يربطها تعاون استراتيجي مع الولايات المتحدة الامريكية المضي قدما نحو تعزيز التوازن الاستراتيجي، كما أن نموذج التنمية الجديدة التي تشهده الصين المرتبط بالتحديات الداخلية والخارجية يتطلب فهم اعمق من صناع القرار في الدول العربي حتي يتماشى مع خطط التنمية الوطنية، بالنظر إلي أن التعاون الاقتصادي والتجاري مع بعض الدول العربية لا يفضي إلى تحقيق "المنفعة المتبادلة والكسب المشترك"، بالإضافة إلى أن التعاون السياسي بين الجانبين تستفيد منه بكين بشكل كبيرحيث تدعم الدول العربي بقوة القضايا الحساسة للصين المتعلقة بتايوان وبحر الصين الجنوبي وغيرها، في حين ان الصين لا تقدم الكثير من الدعم السياسي للقضايا العربية بالنظر لنفوذها في النظام الدولي

Absract :

The study concentrated on the Arab-Chinese Cooperation Forum, which helped to fortify bilateral and multilateral collaboration between China and the Arab nations in a range of fields during a period of geopolitical tensions in the Arab world, as well as in East and Southeast Asia, and shifts in national development plans towards comprehensive, modern and influential reforms. This analysis aims to examine the various stages of development in Arab-Chinese cooperation across various fields, including politics, economics, culture, technology, tourism, media, and intellectual exchange. It also addresses the challenges that impede collaboration between the two sides, such as national interests, the policy of orienting towards the East, commercialism, the consequences of the technological rivalry between China and the United States, and Arab countries› stance on regional crises and its implications for China›s security participation in the region, as well as China›s relations with Iran and Israel.

In light of these difficulties, the study sought to offer a thorough analytical viewpoint on the prospects for Arab-Chinese cooperation. The study employed both the analytical and historical approaches to examine the Arab-Chinese Cooperation Forum and its implications for national interests. The study yielded several findings, one of which is that despite the positive outcomes in various areas, the forum encounters significant obstacles. The foremost challenge lies in China›s perception of cooperation primarily through a lens of ”commercial pragmatism,” hindering the establishment of a more robust and constructive security collaboration between the two parties. Although China›s security position in the area has changed, it remains challenging for certain Arab countries that have strategic collaboration with the United States of America to make progress in improving the strategic balance. The trade balance between some Arab countries and China is still in China›s favor and does not achieve much ”mutual benefit and joint gain,” and Arab countries strongly support China›s sensitive Taiwan and China Sea issues, while China does not provide much political support for Arab issues given its major role in the international system.

مقدمة :

تنطلق هذه الدراسة من تقييم الوضع الراهن لمنتدى التعاون العربي الصيني، حيث أصبحت بكين شريك تجاري رئيسي للعديد من الدول العربية، وتلاقت خطط التنمية الوطنية للدول العربية مع المصالح الصينية. وتطرح التحديات التي تواجه هذه العلاقة، مثل المجال التكنولوجي الذي بات يشكل معضلة لهذا التعاون نظرا لضغوط الولايات المتحدة الامريكية على بعض دول العربية التي للحد من تعاونها التكنولوجي مع الصين مع اعتبارات أن الصين أيضا تعتمد على واشنطن في تطوير هذا القطاع ولاسيما اشباه الموصلات والرقائق المتقدمة. وتحلل الجدل بين الادبيات العربية والانجليزية حول البراغماتية التجارية للصين في المنطقة والتي باتت لا تتناسب من دورها الأمني المتواضع في قضايا المنطقة بالنظر لتوسع مصالحها التجارية والاقتصادية والسياسية في المنطقة، ووضع الأمن الإقليمي للمنطقة العربية الذي بات يشكل تهديدا لمصالحها في المنطقة.

مشكلة الدراسة

تتبع المشكلة البحثية لهذه الدراسة في عدة اعتبارات: أولا: يواجه منتدى التعاون العربي الصيني تحديات كبيرة بالرغم من النتائج المثمرة التي حققها، فالصين تمثل شريك تجاري رئيسي للدول العربية وتتطلع الكثير من الدول العربية إلى ان يكون لها دور أمني مؤثر وفعال في المنطقة ولكنها تتركز على البراغماتية التجارية التي أساسها الطاقة وتحكم علاقاتها بالمنطقة في سياق تصنيف المصالح الوطنية، كون المنطقة من المصالح الأساسية للصين وليس مصالح البقاء أو المصالح الحيوية. ثانيا: عدم التكافؤ في ميزان العلاقات بين الجابين، بالنظر إلى العلاقات التجارية والسياسية. ثالثا: الحرب التكنولوجية بين بكين وواشنطن ودورها في تقويض التعاون التكنولوجي بين الجانبين. رابعا: نقص مراكز الفكر المتعلقة بالدراسات الصينية في المنطقة العربية وعدم الاستثمار في البحث العلمي لفهم الصين وتعميق التعاون البحثي بين مركز الفكر الصينية والعربية والاستفادة من الكوادر التي درست وعاشت في الصين لفهم الصين ومساعدة صناع القرار لتحقيق الكسب المشرك. وأخيرا: نقص الخبرة الدبلوماسية للصين في التعامل مع قضايا المنطقة، حيث تعتمد على سياسة" الانتظار واغتنام الفرص" التي لا تتناسب مع الدور العالمي للصين كدولة مسؤولة

كبيرة وأيضا حجم استثمارات ومصالحها في المنطقة.

وتسعي هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي: ما هي التحديات التي تواجه منتدى التعاون العربي الصيني؟، كما تسعى الدراسة إلى الإجابة على مجموعة من التساؤلات البحثية الفرعية ومنها:

1.ما هو واقع التعاون العربي الصيني؟

2.كيف تؤثر العلاقات الصينية الإيرانية والعربية الامريكية على هذا التعاون؟

3.ما هي تداعيات الحرب التكنولوجية الصينية الامريكية علي التعاون التكنولوجي بين الصين الدول العربية؟

4.ما هو مستقبل منتدى التعاون العربي الصيني في الحقبة الجديدة؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم منظور تحليلي كلي لمنتدي التعاون العربي الصيني، في سياق التطورات التي تشهدها العلاقات العربية الصينية علي كافة المستويات، ومن ثم يمكن تحديد أهداف هذه الدراية فيما يلي: التعرف على واقع التعاون العربي الصيني، وأسباب نهج الكثير من الدول العربية سياسة " التوجه شرقا"، وأهمية المنطقة العربية في المصالح الصينية، وكيفية التعامل مع " البراغماتية التجارية "لبكين، والتعرف علي تأثير الصراع الصيني الأمريكي على هذا التعاون في سياق التوازن الاستراتيجي، وكيفية الاستفادة من الدعم السياسي غير المحدد للدول العربية للقضايا الصينية مثل تايوان وبحر الصين الجنوبي وغيرها، مع التطرق إلى مستقبل العلاقات لمعالجة التحديات التي تواجه المنتدى في الحقبة الجديدة.

منهاجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي لتفسير " البراغماتية التجارية " للصين التي تهيمن علي العلاقات العربية الصينية، والتي تتعلق بنوع ودرجة المصالح الوطنية للصين، والعلاقات الصينية الامريكية وتداعياتها علي هذا التعاون، مع وضع الأمن الإقليمي والعلاقات بين الدول العربية والعلاقات الصينية الإيرانية ودورها في

تفسير الدور الأمني المتواضع للصين في المنطقة، وكذلك استخدمت الدراسة النهج التاريخي، للتعرف على تطور العلاقات العربية الصينية في سياق واقع التعاون بين الجانبين، كما اعتمدت الدراسة علي اقتراب مفهوم المصلحة الوطنية، في التعرف علي سياسة الصين المتعلقة بالبراغماتية التجارية تجاه المنطقة.

الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة:

يرتكز الإطار النظري لهذه الدراسة على أساس أن منتدى التعاون العربي الصيني ينتمي إلى فئة تعددية الأطراف التي تعزز التعاون الثنائي وتدفع إلى تعاون في كافة المجالات، في الوقت التي تشهد فيه المنطقة العربية توترات جيوسياسية تتعلق بحرب الإبادة علي غزة والأزمات السورية والليبية واليمنية والعراقية وغيرها، بينما تواجه الصين توترات أيضا متصاعدة مع الجانب الفلبيني في بحر الصين الجنوبي، وتوسع عسكري متزايد في مضيق تايوان مع تزايد التدخلات الامريكية في هذه الأزمة وسياسة التحالفات التي تسعي واشنطن لتعزيزها في شرق اسيا لتقويض الصين والإدارة التايوانية الحالية التي تحاول تحدي " دولة واحدة ونظامان" وتسعي للاستقلال. وبناء على ذلك، تسعي الصين إلى تعزيز العلاقات بدول العالم الثالث لتوطيد الدعم السياسي لهذه القضايا، وأيضا تعزيز مبادرة الحزام والطريق في إطار نمط التعاون "3 + 2 + 1" مع الدول العربية، في حين تسعي الدول العربية لتعزيز التعاون علي كافة المستويات بحيث تتماشي مع خطط التنمية الوطنية المرتبطة بالإصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

وهذا الإطار النظري لهذه الدراسة الذي تستعين به الدراسة لتحليل واقع وتحديات ومستقبل منتدى التعاون العربي الصيني يتركز على عدة مفاهيم مهمة يتم شرحها من خلال مباحث الدراسة الثلاثة وهم: المصلحة الوطنية، التوازن الاستراتيجي، البراغماتية التجارية، التوجه شرقا، سياسة الانتظار واغتنام الفرص الاستراتيجية.

تقسيم الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى ثلاث مباحث، يناقش المبحث الأول واقع منتدي التعاون العربي الصيني، وفيه يركز الباحث علي واقع التعاون العربي الصيني في عدة مجالات في إطار نمط التعاون "3 + 2 + 1"، ويحلل المبحث الثاني: التحديات التي تواجه منتدي

التعاون العربي الصيني، وفيه يناقش الباحث المعوقات التي تواجه التعاون في سياق الوضع العربي الحالي والعلاقات الصينية الامريكية والعلاقات الصينية الإيرانية وتداعياتها علي التعاون، أما المبحث الثالث فيتناول مستقبل منتدي التعاون العربي الصيني، وفيه يناقش الباحث مستقبل العلاقات بين الدول العربية والصين وسبل معالجة المعوقات التي تواجهها.

المبحث الأول

واقع التعاون العربي -الصيني

المحور الأول: العلاقات العربية الصينية من منظور المصلحة الوطنية

تضرب العلاقات بين الصين والدول العربية بجذورها في أعماق التاريخ، التي ترجع إلى طريق الحرير القديم قبل أكثر من 2000 سنة. منذ ذلك الحين فصاعدا، شهدت العلاقات مراحل من المد والجزر التي تخللها تحديات وانجازات وفقا للمصالح الوطنية لكلا الجانبين. فعند تقييم هذه العلاقات ولاسيما في الخمسينيات منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية، نجد أن المصالح الوطنية للصين تركزت على المصالح السياسة والمصالح الإيديولوجية، وهي "السياسة الماوية" التي انتهجها الرئيس الصيني ماو، فعلي الرغم من دعم الصين لحركات التحرير في المنطقة العربية إلا أنها كانت مشروطة بالإيديولوجية الاشتراكية وأيضا مساعي الصين للحصول على دعم سياسي في الاعتراف بالحزب الشيوعي الصين كممثل للبر الرئيسي. وهذه العلاقات السياسية والأيديولوجية التي لم تكون في صالح الكثير من المصالح الوطنية للدول العربية قد اضرت بالعلاقات ولم تقدم أي اسهامات ملحوظة، ناهيك عن الوضع العالمي في ذلك الوقت وأيضا الوضع الإقليمي للمنطقة العربية، والوضع الداخلي للصين الذي شهد "الثورة الثقافية"، والتي تبنت توجهاً أيديولوجياً يسارياً أضر بالعلاقات الصينية العربية.

وفي أواخر السبعينيات، عدلت الصين سياستها الخارجية، حيث اعتمد دنغ شياو بينغ سياسة التنمية الاقتصادية التي تركزت على تطوير التحديث الاقتصادي واعتمد دبلوماسية "الابتعاد عن الأضواء وإخفاء القدرات"، ونهج سياسة "التوجه غربا" لنقل التكنولوجيا الغربية الي الصين التي تساهم في عملية التحديث، ووصلت العلاقات

العربية الصينية الي أدني مستوي حتي نهاية الحرب الباردة، حيث شهد النظام العالمي تحولات جذرية ميزت انتصار النموذج الديمقراطي الغربي الذي دفع الصين إلى تسريع تنميتها الاقتصادية وتبني سياسة مستقلة في النظام الدولي وتنوع شراكتها التجارية في مجال الطاقة والمواد الخام، بعد العزل الدولية التي فرضت علي بكين بعد احداث تيانمن وتبني سياسة التوجه نحو الشرق. وفي عام 2000، اقترحت الصين "إقامة شراكة مستقرة جديدة طويلة الأمد تقوم على المساواة والمنفعة المتبادلة" مع البلدان العربية، وتم تأسيس منتدى التعاون العربي الصيني في عام 2004، لتشهد العلاقات الصينية العربية مرحلة جديدة نحو شراكات في مختلف المجالات.

ومنذ عام 2013، بدأ التحول الكبير في السياسة الخارجية للصين بقدوم الرئيس شي جين بينغ إلى السلطة، الذي اعلان عن استراتيجية " الحزام والطريق" التي تضمن الحزام الاقتصادي والحزام الأخضر وطريق الحرير البحري، وما ترتب عليه من تحويل في هوية الصين الدولية من دول نامية كبرى إلى دولة مسؤولة كبرى والتي كانت بمثابة اعلان عن انتهاء سياسة دينغ شياو بينغ "الانتظار واخفاء القدرات" ليتبعها سياسة شي التي تتركز علي " اظهار القدرات واغتنام الفرص الاستراتيجية" والتي تتعلق بالاستراتيجية الوطنية الكبرى التي يسعي اليها شي وهي بناء دولة اشتراكية ذات خصائص صينية قوية وحديثة. وهذه الاستراتيجية الوطنية تطلبت إعادة ترتيب المصالح الوطنية الصينية، التي أصبحت تجمع بين مصالح اقتصادية وسياسية وايديولوجية واستراتيجية وامنية. فبناء هذه الدولة يتطلب دور عالمي كبير للصين ونفوذ في النظام العالمي متعدد الأقطاب وليس النظام الحالي، كما انه يرتبط بشكل وثيق بالحلم الصيني المتمثل في توحيد الأمة الصينية بعودة تايوان وحماية مصالحها في بحر الصين الجنوبي وبحر الصين الشرقي، وتوسيع نفوذها الاقتصادية والعسكرية في اسيا ولا سيما شرق اسيا وجنوب شرق اسيا، باعتبارها مصالح "البقاء survival"، ومصالح " حيوية vital".

فالمصالح الوطنية للصين ترتبط بدرجة المصالح ونوعها، ودرجة المصالح هي مصالح حيوية وبقاء وأساسية"major"، والتي من خلالها يمكن تحليل وفهم سلوك الصين تجاه الدول والمناطق المستهدفة. فمصالح "البقاء" ترتبط بسيادة الدولة ووحدة ارضيها وامن النظام، مثل "قضية تايوان" وتوطيد حكم "الحزب الشيوعي الصيني"

والسيطرة على المشاكل الداخلية مثل هونج كونج والتبت وشينجيانغ وغيرها. وهذه المصالح ترتبط ارتباطا وثيقا بعقيدة السياسة الخارجية الصينية القائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادة الدول وإقامة علاقات دبلوماسية مع الدول أساسها مبدا "دولة واحدة ونظامان"، وتعزيز القوة الصلبة والناعمة للدولة. والقوة الصلبة تتمثل في القوة العسكرية وهي تتعلق ببناء قوة عسكرية حديثة قوية لتحقيق "عملية التوحيد"، وتوسيعها في المناطق المرتبطة بالمصالح الحيوية، وهي شرق اسيا وجنوب شرق اسيا، وترتبط أيضا بالقوة الاقتصادية التي تستخدم فيها الصين نفوذها الاقتصادية في هذه المناطق من خلال استراتيجية "الحزام والطريق" وأيضا نحو بناء قوة اقتصادية عالمية تعزز نفوذها العالمي وهويتها الدولية. أما القوة الناعمة، فهي تتعلق بالمصالح السياسية والأيديولوجية للدولة وهي تتطلب دعم سياسي من دول العالم الثالث، وتعزيز هوية "الجنوب- الجنوب"، وبناء تعاون متعدد الأطراف لتعزيز إعادة هيكلة النظام الدولي الحالي نحو عالم متعدد الأقطاب يخدم مصالح البقاء والمصالح الحيوية، وتضمن كسر أي عزلة دولية قد تفرض على الصين في حالة تحقيق "قضية التوحيد". أما المصالح الأساسية فهي ترتبط بشكل وثيق بالتنمية الاقتصادية المستدامة، حيث تتبنى الحكومة الصينية سياسة أكثر توجهاً نحو الاقتصاد، والتي تعكس التداخل بين المصالح الأساسية والحيوية والبقاء، حيث أن التنمية الاقتصادية المستدامة ترتبط بضمان بقاء أمن النظام، وهو ما يشكل أهمية خاصة بالنسبة لبعض البلدان مثل الصين التي يعتمد اقتصادها بشكل مفرط على استيراد المواد الخام والموارد الطبيعية. إن الطلب المتزايد على الطاقة والمواد الخام في أفريقيا والشرق الأوسط هو شريان الحياة للتنمية الاقتصادية المستدامة وأمن النظام. ويتطلب ضمان إمدادات مستقرة حماية إمدادات الطاقة والمواد الخام وخطوط الاتصال البحرية (المختصرة بـ SLOC). وتعتبر الصين التنمية الاقتصادية المستدامة الأولوية الرئيسية لمصالحها الوطنية الأساسية، ويرتبط تطورها الاقتصادي بنفوذها العالمي كقوة كبرى وقدرتها على حماية مصالحها الوطنية في الخارج، التي ترتبط بسياسة التنوع في مصادرها المتعلق بالمواد الخام والطاقة، والاستثمار في المناطق الاستراتيجية مثل المناطق الاقتصادية والموانئ ذات أهمية جيواستراتيجية لضمان إمدادات مستقرة ومستدامة. وهذه المصالح تمتد إلى المصالح الحيوية التي

ترتبط بالاستقرار الاجتماعي والتنمية الاقتصادية المستدامة لضمان امن النظام، فالحزب الشيوعي يربط بقاء الدولة الصينية ببقاء الحزب واساس استمرار الحزب في الحكم هو التنمية الاقتصادية المستدامة.

لذلك، فإن "الشراكة الاستراتيجية الشاملة" للصين مع الدول تعتمد على الإمكانات الاقتصادية للدولة المستهدفة، والنفوذ الإقليمي، والاستقرار السياسي، وشدة الاعتماد الاقتصادي والسياسي للدولة أو المنطقة المستهدفة – وهي السبل التي يتركز النفوذ الاقتصادي من خلالها على الاستثمار في مشاريع البنية التحتية والطاقة الكهرومائية والموانئ التجارية وخطوط الأنابيب ومناطق التجارة الحرة والمناطق الاقتصادية الخاصة، وبناء المدن الصناعية الصينية في المناطق الجيوسياسية والجغرافية الاقتصادية. كما تعد المصالح الأمنية الصينية في المنطقة جزءًا من مصالحها الوطنية الحيوية لحماية وخطوط الاتصال البحرية الاستراتيجية، والتي لا تقتصر على حدود سيادة الدولة، بل هي ممتدة ومتشابكة. بالنظر للمنطقة العربية التي تطل على البحر الأحمر والخليج العربي والبحر الأبيض المتوسط وبحر العرب، ويضم مناطق اختناق أساسية لتجارة الدولية مثل قناة السويس وباب المندب ومضيق هرمز والتي تعد جزءا من المصالح الأمنية للصين.

ناهيك عن أن القضايا الكبرى تتعلق بالهوية السياسية للدولة وأيديولوجيتها، حيث تقع معظم القضايا في العلاقات الدولية ضمن هذه الفئة وعادة ما يتم حلها من خلال الشراكات والأدوات الدبلوماسية والتعاون الاقتصادي. وترتبط الهوية بمكانة الدولة في المجتمع الدولي. لذا تسعى الصين إلى تعزيز مكانتها في النظام الدولي، باعتبارها قوة كبرى مسؤولة من خلال المشاركة في الشؤون الدولية وإقامة الشراكات مع البلدان النامية لإعادة تشكيل النظام الدولي الحالي. وهذا يتطلب تعزيز ايديولوجيتها، حيث أن تلعب اللغة والثقافة والروابط التاريخية بين الدول أهمية كبيرة في تشكيل المصالح الوطنية والسياسة الخارجية لكل دولة. وينعكس هذا في المفاهيم التي أطلقها الرئيس شي منذ عام 2015، وهي مجتمع المصير المشترك، التعاون المربح، والشراكات الاستراتيجية الشاملة وليس التحالفات، ومبادرة التنمية العالمية والسلام العالمي، والسلام التنموي والصعود السلمي وغيرها. ونجد هذا في العلاقات الصينية العربية، حيث أطلق المنتدى مجتمع المصير المشترك الصيني

العربي، وبناء شراكات استراتيجية شاملة قائمة على "التعاون المربح للجانبين"، وفي نهاية عام 2013، تم إدراج اللغة الصينية في المناهج الدراسية الوطنية بشكل رسمي في 6 دول عربية، هي مصر والإمارات والسعودية وفلسطين وتونس وجيبوتي، وقامت الصين بإنشاء 21 معهد كونفوشيوس وفصلي كونفوشيوس بالتعاون مع 13 دولة عربية. بالإضافة إلى تعميق العلاقات الحزبية بين الأحزاب السياسية في الدول العربية والحزب الشيوعي الصيني، مثل تتطور العلاقات بين حزب حماة الوطن في مصر والحزب الشيوعي الصيني.

وبالتالي، نجد ان علاقة الصين بالدول العربية في سياق المصلحة الوطنية، تعتبر علاقة "مزدوجة وتكاملية" حيث ان المصالح الصينية تتنوع بين مصالح اقتصادية- تجارية ومصالح سياسية ومصالح أيديولوجية ومصالح أمنية. وهذا العلاقة تصنف كمصالح أساسية وتتشابك معها المصالح الحيوية لتشكل علاقة تكاملية تخدم كافة المصالح الوطنية للصين واستراتيجيتها الوطنية. فهي علاقة مزدوجة وتكاملية بين المصالح الوطنية الصينية ومصالحها في الشرق الاوسط والاستراتيجية الوطنية الصينية، واستراتيجيتها في الشرق الأوسط. وإذا أخذنا "قضية تايوان" على سبيل المثال، تعتبر منطقة الشرق الاوسط ساحة صراع دبلوماسي بين جانبي مضيق تايوان من أجل الحفاظ على الاعتراف الدولي الصيني من خلال الدعم الدولي من الدول العربية، ومبدأ "دولة واحدة ونظامان" الذي يعتبر أيضًا أحد أسس الاستراتيجية الوطنية للصين. وترتكز استراتيجيتها تجاه في منطقة الشرق الاوسط على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين، وتعزيز إطار نمط التعاون "3+2+1" في سياق مبادرة الحزام والطريق الذي يخدم أهدافها الاستراتيجية الوطنية التي تقوم على تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري الذي يخدم مصالحها الوطنية.

ومع ذلك، فهذه المصالح متغيرة وتخضع للعديد من التغيرات، بما في ذلك الوضع الدولي، وتغيرات سياسات صناع القرار في الصين، وتعديلات الاستراتيجية الوطنية الصينية، وتغيرات في السياسة الخارجية للدول العربية ودور الولايات المتحدة الامريكية وعلاقة التحالف الاستراتيجي بين واشنطن والدول الصديقة في المنطقة ودور الفواعل من غير الدول في المنطقة. كل ذلك يؤثر على ترتيبات مصالح الصين الوطنية ومصالحها ودرجتها في المنطقة، ومن ثم تطور استراتيجيتها في المنطقة.

يتناول هذه المحور واقع التعاون العربي الصيني باستخدام إطار نمط التعاون "3 + 2 + 1" الذي أعلنه شي في كلمته الافتتاحية في المؤتمر الوزاري السادس لمنتدى التعاون الصيني العربي في عام 2014 كدليل على دمج الدول العربية في مبادرة الحزام والطريق، وأيضا "وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية" التي صدرت عام 2016، والتي تلاها الشراكات الاستراتيجية الشاملة مع الدول العربية.

فما العوامل التي دفعت الدول العربية إلى سياسة " التوجه شرقا"، وكيف استفادت من نمط التعاون التي عززه منتدى التعاون العربي الصيني؟

تبنت الدول العربية سياسة " التوجه شرقا" التي تخدم مصالحها الوطنية، حيث تغيرت المصالح الوطنية للدول العربية بشكل كبير منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فأصبحت المخاوف الاقتصادية لها الأسبقية على المصالح الأمنية. وشهدت الدول العربية تغيراً ملحوظاً في السياسة الخارجية وتسارعاً في الإصلاحات الاقتصادية، مدفوعة بالمصالح الاقتصادية والسياسية والأمنية ولاسيما بعد أحداث الربيع العربي2011 . فعلي سبيل المثال، بدأت دول الخليج التي تتركز اقتصاداتها على النفط في تنويع هياكلها الاجتماعية والاقتصادية، كما نفذت سياسة "الاتجاه نحو الشرق" التي أدت إلى زيادة الاستثمارات الصينية في قطاعي النفط والبنية الأساسية على نطاق واسع. وقد أوضحت هذه السياسة مدى التوافق بين أهداف التنمية الوطنية للدول العربية ومبادرة الحزام والطريق الصينية. اعتبارًا من عام 2021، وقعت الصين اتفاقيات لبناء "الحزام والطريق" بشكل مشترك مع 18 دولة عربية بما في ذلك المملكة العربية السعودية والسودان والعراق وعمان وقطر والكويت ولبنان ومصر والمغرب، ووقعت اتفاقيات مع 5 دول بما في ذلك ووقعت الإمارات العربية المتحدة والجزائر والمملكة العربية السعودية والسودان ومصر وثائق تعاون في مجال الطاقة الإنتاجية؛ وأصبحت سبع دول عربية، بما في ذلك الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والأردن وعمان وقطر والكويت ومصر، أعضاء مؤسسين في البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية. واستنادا إلى استراتيجيات تنمية مماثلة، سارعت الصين والدول العربية بنشاط في الالتحام بين استراتيجيات التنمية ونفذت تعاونا شاملا حول مبادرة "الحزام والطريق" وأصبح آلية متعددة الأطراف مهمة لدبلوماسية الصين الشاملة مع الدول العربية. على مدار الـ 17 عامًا الماضية،

فبالنظر الي إطار نمط التعاون "3+2+1"، التي تتركز على ثلاث محاور، المحور الاول على الطاقة باعتبارها حجز الزاوية؛ والمحور الثاني التجارة والاستثمار والبنية التحتية، والمحور الثالث هي الطاقة الجديدة والطاقة النووية والفضاء والتعاون التكنولوجي.

ففي المحور الاول، لا يزال اعتماد الصين المستمر على الشرق الأوسط للحصول على النفط الخام دون تغيير، على الرغم من جهودها المستمرة لزيادة الإنتاج المحلي وتنويع مصادر الاستحواذ، إلى جانب التحول السريع لصادرات الطاقة الخليجية نحو آسيا منذ عام 2013. ففي عام 2023، استوردت الصين 265 مليون طن من النفط الخام من الدول العربية، وقد شكلت حوالي 40% من إجمالي قيمة واردات الصين من منتجات الطاقة في السنوات الأخيرة. وفي الآونة الأخيرة، أصبحت قطر ثاني أكبر مورد للغاز الطبيعي المسال إلى الصين، حيث تشكل ربع واردات البلاد. ووقعت شركة سينوبك الصينية وشركة قطر للطاقة اتفاقية مدتها عشر سنوات في مايو 2021 لتوريد مليوني طن من الغاز الطبيعي المسال سنويا. وقعت شركة البترول الوطنية الصينية (CNPC) وشركة قطر للطاقة أيضًا اتفاقية مدتها سبعة وعشرون عامًا، ستقوم بموجبها الصين بشراء 4 ملايين طن متري من الغاز الطبيعي المسال سنويًا من قطر. ولا يزال هذا المحور هو حجر الأساس للعلاقات الصينية العربية.

تركزت دبلوماسية الطاقة الصينية مع الدول العربية على الحفاظ على استثمارات الطاقة التقليدية مع تطوير تقنيات الطاقة المتجددة في الوقت نفسه لضمان الانتقال السلس وتعزيز الهوية الخضراء الدولية لبكين دون المساس بازدهارها الاقتصادي أو أمن الطاقة. بينما تستفيد دول العربية ولا سيما دول الخليج من عائدات النفط للاستثمار في القطاعات غير النفطية، في ظل مخاطر تحول الطاقة وتحول العالم نحو تحقيق هدف صافي الانبعاثات الصفرية، مما يعزز التنويع الاقتصادي التجارة غير النفطية بين الخليج وآسيا.

وفي المحور الثاني، أصبحت منطقة الشرق الأوسط شريكًا تجاريًا مهمًا لبكين حيث ارتفع حجم التبادل التجاري بين الجانبين إلى 398.1 مليار دولار في 2023، وأصبحت الصين الشرك التجاري الرئيسي لعدة دول عربية لسنوات متتالية. وعلى وجه التحديد، زادت واردات الصين وصادراتها إلى تسع دول شريكة، بما في ذلك الإمارات العربية المتحدة والعراق، وكان معدل النمو في بعض الدول سريعا نسبيا. وفي

الأشهر الأربعة الأولى من هذا العام، ومن بين الدول الستة الأولى في قيمة واردات وصادرات الصين إلى الجامعة العربية، ارتفعت الواردات والصادرات إلى الإمارات العربية المتحدة والعراق وعمان وقطر ومصر بنسبة 14.5%، و15.2%، و4.6 ،% 10% و6.6% على التوالي.

وتعد الصين أكبر مصدر لواردات السيارات والمنسوجات والملابس في جامعة الدول العربية. ففي الأشهر الأربعة الأولى من العام الجاري، صدرت الصين ما قيمته 256.1 مليار يوان من المنتجات الميكانيكية والكهربائية إلى الجامعة العربية، بزيادة قدرها 23.1%، وهو ما يمثل 55.8% من إجمالي قيمة صادرات الصين إلى الجامعة العربية خلال نفس الفترة. وفي مجال إنشاء البنية التحتية، ظلت دول الشرق الأوسط متلقيًا رئيسيًا لمشاريع البنية التحتية الصينية، حيث حصلت على 36.7% من إجمالي المشاركة في بناء مبادرة الحزام والطريق في عام 2023، مثل السكك الحديدية والطرق السريعة والموانئ والطيران والكهرباء والاتصالات وغيرها. وفي نهاية نوفمبر 2023، وفر بنك التنمية الصيني دعما لـ 99 مشروعا في الدول العربية من خلال إصدار قروض بقيمة 17.189 مليار دولار، ووقع بنك الشعب الصيني اتفاقيات ثنائية لمبادلة العملات المحلية مع البنوك المركزية السعودية والمصرية والإماراتية والمغربية، كما أصبحت 17 دولة عربية أعضاء ببنك آسيا للاستثمار في البنية التحتية.

وفي المحور الثالث، شهد الجانبان تعزيز التعاون في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، والطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والطاقة الكهرومائية وتسريع الطاقة النظيفة. وفي يوليو 2018، نصت المادة 29 من إعلان بكين الصادر عن المؤتمر الوزاري الثامن لمنتدى التعاون بين الصين والدول العربية على تعزيز التعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وتبادل الخبرات في مجال الطاقة النووية، والتكنولوجيا النووية، وتعزيز الطاقة النووية، والتعاون في مجال توليد الطاقة، وتحلية مياه البحر، واستكشاف الموارد والبحث العلمي وتدريب الموظفين، وتطبيقات التكنولوجيا النووية الأخرى، والتكنولوجيا الفائقة مثل الجيل الخامس والذكاء الاصطناعي وغيرها.

وتستفيد مبادرة الحزام والطريق من هذا التحول الذي ينطوي على تحرك يشمل الدبلوماسية الاقتصادية في ضوء التبادل التجاري والاستثمار، مثل صناديق الثروة

السيادية الخليجية التي تدفع الصين نحو المنطقة، لا سيما في مجال الرقمنة والانتقال نحو اقتصاد أكثر خضرة، وإنشاء ترتيبات اقتصادية إقليمية، وتعزيز التعاون التجاري، وتشكيل اتفاقيات تجارية من خلال تنفيذ سياسات ومعايير جديدة للدبلوماسية الاقتصادية. وبالنظر إلى تزايد نفوذ الدولة في الاقتصاد وانعكاساته على العلاقات الاقتصادية والسياسة الخارجية، إلى جانب تنفيذ خطط التنويع الاقتصادي، يمكن أن يعزز بيئة الأعمال ويجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة.

المبحث الثاني

التحديات التي تواجه أوجه التعاون العربي- الصيني

بالرغم من الإنجازات التي حققها منتدى التعاون العربي في إطار نمط التعاون "3+2+1"، إلا ان هناك شكوك وعدم اليقين حول تطوير الدور الأمني للصين في المنطقة كونها تتركز في علاقتها على البراغماتية التجارية، بالنظر إلى حجم مصالحها الاقتصادية والتجارية في المنطقة. بالإضافة إلى ان هناك بعض العلاقات التجارية بين الصين والدول العربية التي لا تصنف كعلاقة "تعاون مربح للطرفين"، فلا يزال الميزان التجاري في صالح الصين بشكل كبيرة مع تحديات تباطؤ النمو الاقتصادي الصيني. وأخيرا، العلاقة الصينية الإيرانية التي تصنف كعلاقات استراتيجية وتمثل معضلة لتعزيز افاق هذا التعاون ولا سيما مع دول مجلس التعاون الخليجي، والعلاقات الامريكية العربية التي تلعب دورا محوريا في العلاقات العربية الصينية وتقوض بشكل كبير التعاون التكنولوجي، وأيضا التعاون السياسي بين الجانبين الذي يتطلب مزيد من الدعم من الجانب الصيني للقضايا العربية التي تتطلب دعم عالمي بالنظر لحجم الدعم السياسي الكبير من قبل الدول العربية للقضايا الصينية التي تتعلق بالسيادة وتعتبر مصالح بقاء ومصالح حيوية.

المحور الأول: معضلة إطار نمط التعاون العربي الصيني "3+2+1"

أولا، يعد إطار نمط التعاون "3+2+1" هو حجر الزاوية للعلاقات العربية الصينية، والذي تولي بكين اهتماما كبيرا له لارتباطه بالعلاقة "المزدوجة والتكاملية" بين مصالحها الأساسية والحيوية واستراتيجيتها الوطنية واستراتيجيتها في الشرق الأوسط. ومع مساعي دول مجلس التعاون العربي في تنويع اقتصاداتها، تظل العلاقات

الاقتصادية مع الصين تعتمد بشكل كبير على استهلاك الصين من واردات الطاقة من المنطقة، وقد تستمر هذه العلاقة على المدي المتوسط. ومع تباطؤ النمو الاقتصادي والأداء المتغير للصناعات معينة والتغيرات الجذرية في أعداد العمالة تعكس توقعات كبيرة بتحرك بكين نحو نموذج "تنمية جديد"، وهو نموذج "تحسين الجودة" المتمثل في خفض انبعاثات الكربون وزيادة الاستدامة البيئية، والابتكار في صناعات التكنولوجيا الفائقة، وزيادة الطلب المحلي، وتضييق الفوارق بين المناطق والدخل – كل ذلك للوصول إلى هدف رؤية 2035 المتمثل في التحديث الاشتراكي. بالإضافة إلى التحولات الاقتصادية الناجمة إلى حد كبير عن التحديات الداخلية التي تواجهها الصين، بما في ذلك تحولها الديموغرافي، وتسريع تعافيها في مرحلة ما بعد الوباء، والتحديات الخارجية المرتبطة بعلاقتها العدائية المتزايدة مع الولايات المتحدة. كل هذه الأسباب قد تدفع بكين على المدي الطويل إلي توسع صادراتها من الصناعات التحويلية الصينية إلى الشرق الأوسط من خلال الاستفادة من نفوذها الاقتصادي والتجاري المتصاعد في المنطقة. وهذا يتطلب من الدول العربية تسريع عملية التنوع الاقتصادي وأيضا بناء خطط تنموية تتوافق مع نموذج التنمية الجديد للصين لبناء علاقة تجارية أكثر تكافئا للطرفين وعلى أساس "الربح المشترك"، ولا سيما فلا يزال بعض الدول العربية لا تتمتع بهذه العلاقة التجارية، فالميزان التجاري في صالح الصين بشكل كبير، ولا يحقق الربح المشترك.

ثانيا، هناك شكوك وعدم يقين بشأن الدور الأمني للصين في المنطقة بالنظر الي سياسة البراغماتية التجارية المرتبطة بتزايد مصالحها في المنطقة. فالصين لاتزال تلعب دورا متواضعا وأن كان نشطا في السنوات الأخيرة، بعد انخراطها في عودة العلاقات السعودية الإيرانية ودورها في مجلس الامن والأمم المتحدة تجاه الازمات السورية والليبية واليمنية التي عكست رفضها التدخلات الخارجية، وإعلان رغبتها في المصالحة بين فتح وحماس وموقفها الإيجابي من الحرب على غزة. ولكن كل هذه المبادرات في سياق الوساطة الصينية النشطة التي لا تتناسب مع حجم مصالحها المتنامية في المنطقة، ويعزي ذلك الي أن المنطقة تصنف كمصالح "أساسية" لبكين وليس مصالح البقاء والمصالح الحيوية التي تتطلب منها دورا امنيا، فبكين لا تستثمر عسكريا إلا في المناطق التي تتعلق بشكل مباشر بمصالح البقاء والحيوية، وليس التي

تتداخل فيها المصالح الأساسية مع البقاء والحيوية.

ثالثا، التعاون في مجال البنية التحتية قد ساهم تحسين البنية التحتية، وخلق فرص العمل، والنمو الاقتصادي، إلا انه يتضمن ايضا بعض الانتقادات الموجهة للاستثمارات الصينية في المنطقة العربية، وهي المخاوف من فخ الديون المرتبطة بالأصول الاستراتيجية، والاعتماد الاقتصادي، وإعطاء الأولوية للمصالح الصينية على الاحتياجات المحلية وبعض الممارسات التجارية غير العادلة لتأمين المعاملات التجارية. كما أن التعاون في المجال الزراعي على سبيل المثال، بالرغم من النجاحات التي حققها ولكن لا يرتقي للمستوي المطلوب والفعال بحجم التطورات التي شهدها القطاع الزراعي في الصين والثورة التكنولوجية التي نقلت الصين جزء منها من إسرائيل وغيرها من الدول مثل الولايات المتحدة وبعد الدول الاوروبية، لم تستفاد الدول العربية حتى الان في هذا الجانب الذي يتطلب مزيد من التعاون في المجال البحثي والمؤسسات التعليمية والبحثية في الصين مع نظرائها من الدول العربية.

رابعا، شهد التعاون الثقافي والتعليمي والبحثي أيضا تقدما كبيرا في إطار منتدى التعاون العربي الصيني، إلا ان هذا التعاون لا يزال لا يخدم بشكل مؤثر المصالح الوطنية للدول العربية. فالصين نشطة بشكل كبير في حركة الترجمة، فقد ترجمت الكثير من الكتب الصينية الي العربية، ولكن على الجانب الاخر تُرجم القليل من النصوص الأدبية العربية الي الصينية. وتهتم الصين بمراكز الفكر الخاصة بالدراسات الشرق الأوسط وهناك ما يقرب من خمسة مراكز فكر للدراسات الشرق الأوسط، في حين الدول العربية ليس هناك مراكز متخصصة بالشأن الصيني فقط التي تعتبر مهمة بصناع القرار لفهم الصين بالنظر لمراكز الفكر الاستراتيجية الخاصة بالدراسات الامريكية والأوروبية والروسية. على سبيل المثال، أعطى الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبوالغيط إشارة الانطلاق لبناء مقر مركز الدراسات الصيني العربي بشنغهاي خلال زيارته للمدينة بعد مشاركته في أعمال الدورة العاشرة للاجتماع الوزاري للمنتدى. وهذا المراكز تعزز القوة الناعمة للصين وأيضا تخدم مصاحها الأساسية في المنطقة المتشابكة مع مصالحها الحيوية والبقاء. فعلى سبيل المثال، في الدعم السياسي، تستفاد الصين بشكل كبير من الدعم الكبير للصين غير المشروط لقضايا الصين التي تتعلق بالمصالح البقاء والمصالح الحيوية، مثل بحر الصين الجنوبي

وأزمة تايوان، قضية شينجيانغ وهونج كونج والتبت وغيرها. فعلي الرغم من أن الدول العربية تحترم وتدعم مبادئ السياسة الخارجية للصين القائمة على دعم التدخل في شؤون الاخرين واحترام مسارات التنمية لكل دولة، وهذا ينعكس في مواقف الدول العربية تجاه ازمة تايوان التي تتعلق بتدخلات الغرب، وأيضا نزاعات بحر الصين الجنوبي بين دول جنوب شرق اسيا والصين، وتؤكد فيها على حقوق الصين وتدعم موقفها، إلا ان الموقف الصين تجاه القضايا العربية يتسم بالضبابية ودعم التكافؤ بالنظر إلى الدعم السياسي الكبير للدول العربية للقضايا الصينية، وهذا يعزي إلي ان الموقف الصيني يرتبط ب"الاستراتيجية الكونفوشيوسية في التعامل مع العالم الفوضوي بالحكمة التقليدية"، والتي تتعامل مع الازمات علي انها " ازمة" و "فرصة"، لذا نجد كلمة "أزمة" في اللغة الصينية تعني **危机**، و危تعني أزمة، 机 تعني فرصة. أي ان الصين تنتظر وتتعامل بضبابية في بدايات بعض الأزمات للمجتمع الدولي والتي تتعلق بمصالحها الأساسية ليس الحيوية والبقاء، حتى تتمكن من دراسة المخاطر والفرص. وقد تكون هذه الاستراتيجية لا تناسب مع كل الازمات، ولاسيما انها اثبتت فشلها في سياسة الصين الأمنية للتعامل مع معضلة الامن الإقليمي للقارة الافريقية واضرت بالمصالح الصينية في المنطقة وأيضا سمعتها الدولية كدولة مسؤولة.

وأخيرا، المجال التكنولوجي، الذي يمثل العقبة الأكبر في إطار نمط التعاون "3+2+1". حيث يعد الأمن الاقتصادي فيما يتعلق بأشباه الموصلات قضية مهمة في الاقتصاد العالمي المترابط اليوم. وتعد أشباه الموصلات مكونات حيوية تستخدم في مجموعة واسعة من الأجهزة الإلكترونية، وتلعب دورًا حاسمًا في مختلف القطاعات، بما في ذلك الاتصالات والرعاية الصحية والدفاع والتصنيع. ومع استمرار الولايات المتحدة والصين في التنافس على التفوق التكنولوجي، وخاصة في صناعة أشباه الموصلات، تجد دول الشرق الأوسط نفسها عالقة في مرمى النيران المتبادلة. ويبدو أن الحرب التجارية المستمرة، والتي لها تأثير غير مباشر إلى حد كبير على الشرق الأوسط حتى الآن، مهيأة لأن يكون لها آثار مباشرة على المشهد التكنولوجي والتحالفات الجيوسياسية في المنطقة. على سبيل المثال، المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، حريصة على تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي المتقدمة في مختلف القطاعات، مما يجعل أشباه الموصلات جزءًا لا يتجزأ من استراتيجيات التحول الرقمي الخاصة بها.

وفي الوقت نفسه، أثار قربهم المتزايد من الصين غضب واشنطن. وتشعر الولايات المتحدة بقلق متزايد من احتمال تقويض منافستها التجارية الأوسع مع الصين بسبب طموحات الشرق الأوسط التكنولوجية. ففي أواخر أغسطس، ظهرت تقارير تفيد بأن الولايات المتحدة فرضت قيودًا على بيع رقائق الذكاء الاصطناعي إلى الشرق الأوسط، واستهدفت بشكل خاص شركات التكنولوجيا Nvidia وAMD، بينما نفت وزارة التجارة الأمريكية هذه الادعاءات. وكشفت شرك Nvidia أنه اعتبارًا من الربع الثاني من عام 2024، فإنها ستتطلب ترخيصًا خاصًا لبيع شرائح A100 و H100 لبعض دول الشرق الأوسط.

يأتي قرار شركة هواوي في 4 سبتمبر العام الماضي بفتح مركز بيانات سحابي في الرياض في أعقاب القيود الأمريكية على تصدير رقائق الذكاء الاصطناعي إلى الشرق الأوسط، والذي سيدعم الخدمات الحكومية للمملكة السعودية ويسمح بتطبيقات الذكاء الاصطناعي ونماذج اللغة باللغة العربية. كما إطلاق مركز الحكومة المصرية للبيانات والحوسبة السحابية بشكل مشترك بين شركتي China Energy Construction and Huawei، وهو أول مركز للذكاء الاصطناعي في مصر وشمال افريقيا لتحليل البيانات الضخمة ومعالجتها. وبالرغم من التدابير الاستباقية التي تنتهجها الدول العربية لتنويع شراكاتها التكنولوجية وتقليل الاعتماد على القوى العظمى التقليدية، وللتحوط ضد الشكوك الجيوسياسية، حيث تعمل هذه الدول على توسيع تحالفاتها في مجال أشباه الموصلات في هذا المشهد الجديد الذي سيكون حاسم في تحديد دورها في النظام العالمي المستقبلي. على سبيل المثال، دخلت كل من قطر والإمارات العربية المتحدة مؤخرًا في محادثات مع اليابان للقيام باستثمارات كبير في صناعة أشباه الموصلات. ستواجه الدول العربية في سياق الحرب التكنولوجية بين واشنطن وبكين. إلا أن الحرب التجارية في صناعة أشباه الموصلات تفرض مجموعة من التحديات، في الوقت الذي بات تحول التكنولوجيا جزء لا يتجزأ من الجغرافيا السياسية.

المحور الثاني: مساعي بناء الثقة السياسية مع تحديات العلاقات الصينية الإيرانية والعلاقات الامريكية العربية

بالرغم من أن الصين تتبني سياسة خارجية قائمة على " الشراكة" وليس "التحالف"، إلا ان العلاقات الصينية الإيرانية تصنف لدي الكثير من الأكاديميين

وصناع القرار في المنطقة العربية وخارجها، على انها "تحالف استراتيجي". وهذا ما يجعل الثقة السياسية ضعيفة بين الدول العربية ولاسيما دول مجلس التعاون الخليجي مع الصين التي تربطها شراكات استراتيجية. فمن المنظور العربي، ترى بعض الدول العربية بأن بكين لا تزال تمتلك دورا كبيرا بنفوذها الاقتصادية على إيران في دفع طهران لتغيير سياستها الخارجية التوسعية في المنطقة العربية، وبأن التعاون التجاري بين الجانبين يلعب دورا كبيرا في عدم التأثير الكبير على العقوبات الغربية على إيران. وفي الادبيات الصينية، تعتبر إيران دولة قوية لقدرتها على الاعتماد على الذات والصمود حتى اليوم امام العقوبات الغربية الامريكية، بالإضافة الي قوتها العسكرية ونفوذها في العراق وسوريا ولبنان واليمن، ولا ترتبط بعلاقة استراتيجية مع الولايات المتحدة (سون2017، تشانغ 2020، ليو 2021). وبالرغم من ان هناك تطور إيجابي للموقف الصيني تجاه بعض القضايا العربية، مثل اعترافها في بيان مشترك هذا الشهر مع الامارات، بتأييدها لحق الامارات في جزرها المحتلة من إيران ودعمها لمساعي الامارات للتوصل الي حل سلمي من خلال المفاوضات الدولية وفقا لقواعد القانون الدولي. إلا ان هذا التطور الإيجابي لا يقاس بالدعم الكبير وغير المشروط من الدول العربية لقضايا الصين المتعلقة بمصالحها الحيوية والبقاء.

ومن المنظور الصيني، العلاقات الاستراتيجية بين بعض الدول العربية والولايات المتحدة، تجعل هناك شكوك وعدم ثقة سياسية بين بكين والدول العربية، ولا سميا أن هذه العلاقة قد تدفع بعض الدول العربية لتقييد علاقاتها ببكين، كما رأينا في التعاون التكنولوجي والنفوذ المتزايدة لشركة هواوي في المنطقة العربية، وأيضا استثمارات الصين في المناطق الاقتصادية الاستراتيجية. فعلي سبيل المثال، البروفسيور ليو تشونغ مين، رئيس مركز دراسات الشرق الأوسط بشنغهاي سابقا، يؤكد في أبحاثه بأن العلاقات الاستراتيجية بين بعض الدول العربية والولايات المتحدة ترتبط بالمصالح الحيوية ومصالح البقاء لهذه الدول، علي الرغم من أنها تخدم المصالح الصينية في المنطقة بالنظر إلي مظلة الأمن الامريكية في المنطقة، وضبابية السياسة الامريكية في المنطقة السنوات الأخيرة التي تتركز على "الانسحاب التدريجي" من أجل التركيز علي اسيا لتقويض الصين وهذا ما دفع الكثير من الدول العربية لتعزيز سياسة " التوجه شرقا"، إلا أن هذه العلاقة الاستراتيجية المتربطة بالمصالح الحيوية والبقاء

للدول العربية والتي من المنظور الصيني أدت إلي عدم وجود موقف عربي موحد تجاه الكثير من الأزمات التي تمر بها المنطقة، قد تضع شكوك في احتمالية بناء ثقة سياسية قوية بين الجانبين وتطبيق الشراكة الاستراتيجية الشاملة في المجالات التكنولوجية المتعلقة بالأمن والأمن الاقتصادي، أو دور امني للصين فعال في المنطقة.

المبحث الثالث: مستقبل التعاون العربي الصيني في الحقبة الجديدة

إن التحول الكبير الذي تشهده السياسة الخارجية الصينية منذ قدوم الرئيس شي جين بينغ إلى السلطة عام 2013 يعد فرص استراتيجية للدول العربية في سياق التعاون العربي الصيني ويتطلب اتباع نهج " التوازن البراغماتي" لاستغلال هذه الفرص الاستراتيجية لتعزيز المصالح الاقتصادية والأمنية والسياسية والاستراتيجية للدول العربية. يتركز هذا المبحث على محورين: المحور الأول، استراتيجية اغتنام الفرص الاستراتيجية والمحور الثاني، توصيات حول تعزيز العلاقات العربية الصينية في الحقبة الجديدة.

المحور الأول: اغتنام الفرص الاستراتيجية

يقصد بمفهوم " اغتنام الفرص الاستراتيجية"، ان النظام العالمي يشهد تحولات كبيرة في سياق الحرب الروسية الأوكرانية والحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة وتزايد دور الاليات متعددة الأطراف القائمة على بناء نظام عالمي متعدد الأطراف والتي تتنافس مع الاليات متعددة الأطراف القائمة على النظام الحالي أحادي القطب الذي يتراجع نفوذها ولا سيما مواقفها تجاه الحرب على غزة، ناهيك عن التحولات الإقليمية التي تشهدها المنطقة العربية منذ اندلاع الحرب. كل هذه التحديات تعتبر تحديات وفرص تتطلب من صناع القرار العربي تبني مواقف سياسية تتسم بالحنكة السياسية نحو تحقيق" اغتنام الفرص الاستراتيجية". فقد استفادت الصين بعد الحرب الباردة من انخراط الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط وأفغانستان واعتبرتها فرص استراتيجية لصعود الصين مع تطبيق سياسة "إخفاء القدرات". وبعد تحقيق مصالحها المتنوعة والخطط الوطنية الاستراتيجية المتعلقة بهذه الحقبة، بدأت السياسة الخارجية الصينية في تبني نهج جديد يتوافق مع الظروف الحالية التي يمر بها المجتمع الدولي والقوة الوطنية الشاملة للصين. تحولت

استراتيجية "اغتنام الفرص الصينية" في علاقتها مع الدول الكبرى إلى المنافسة "الاستراتيجية المُدارة أو التعايش التنافسي"، ومن الصعود السلمي في علاقاتها الدولية الي "روح النضال" و"العاصفة الخطيرة" وربط الامن القومي ب "تجديد شباب الامة الصينية" وبناء هوية جديد للصين وهي " الاشتراكية ذات الخصائص الصينية"، والتي ارتبطت بالمفاهيم التي أعلنها الرئيس شي جين بينغ مثل "مجتمع المصير المشترك" و"الربح المشترك"، و"نظام عالمي جديد" وغيرها والتحول في الخطاب السياسي للصين.

كل هذه التحولات تعكس مدي أهمية هذه الحقبة والتي أطلق عليها "الحقبة الجديدة"، وهي الفرص الاستراتيجية للدول العربية، حيث تتطلب منا كمنطقة عربية اغتنامها من خلال تحقيق "التوازن البراغماتي"، وهو الاستفادة من هذه التحولات في سياق العلاقات الصينية الامريكية، والتي تتجه نحو عالم متعدد الأقطاب باليات متعددة الأطراف تقودها الصين ودول اخري مثل الهند وروسيا وجنوب افريقيا والبرازيل وغيرها، ومساعي الصين لتوطيد نفوذها في النظام الدولي من خلال القوة التكنولوجية التي تعتبرها القيادة الصينية مؤشرًا مهمًا لقياس القوة الصلبة لأي بلد وأحد مكونات القوة الناعمة.

ومساعي الصين للحصول علي التأييد الدولي الواسع في القضايا المتعلقة بمصالحها الحيوية ومصالح البقاء ضد المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة وحلفائها، والتي تستثمر فيها الصين دبلوماسيا واقتصاديا وسياسيا وامنيا واستراتيجيا، والبحث عن سبل تعزيز العلاقات في إطار نمط التعاون العربي الصيني "3+2+1" بما يخدم المصالح العربية ويحقق "التعاون المربح للجانين بشكل متكافئ"، والاستفادة من الصراع التكنولوجي بين بكين وواشنطن بما يخدم المصالح العربية في سياق التوازن البراغماتي بين الجانبين، وبناء شراكات ثلاثية بين الصين ودول جنوب شرق اسيا وشرق اسيا، من خلال الاستفادة من العلاقات الاقتصادية والتجارية القوية بين الصين وهذه الدول نحو بناء تعاون ثلاثي يصب في صالح المصالح الاقتصادية للدول العربية ويفتح اسواقا لها مع هذه الدول، وتعزيز نفودها السياسي والاقتصادي والأمني تدريجيا مع هذه الدول.

ويعتقد الباحث بأن هناك تحول إيجابي في السياسة الخارجية لبعض دول مجلس التعاون الخليجي تجاه دول جنوب شرق اسيا، والذي يساهم في تعزيز دورها الدبلوماسية والسياسي في تخفيف التوترات الجيوسياسية بين الصين ودول جنوب شرق اسيا المطلة علي بحر الصين الجنوبي ودول شرق اسيا، بالنظر لعلاقتها مع الهند وكوريا الجنوبية واليابان وغيرها. فعلي سبيل المثال، مكانة مصر الإقليمية تتطلب أيضا تعزيز علاقاتها مع دول هذه المنطقة التي تفتح مجالا لفرص الاستثمارات في مصر وأيضا تعزيز الدور السياسي لمصر في المنطقة والذي يخدم قضايا المتعلقة بمصالحها الحيوية، مثل "سد النهضة"، فالدعم السياسي الدولي له دور كبير في هذه القضية. فالدول العربية في حاجة إلى تحقيق التوازن البراغماتي في الاستفادة من النفوذ الاقتصادي والأمني في جنوب شرق اسيا وشرق اسيا، وأيضا لعب دور دبلوماسي في التوترات بين الصين ودول جنوب شرق اسيا. ونجد انه في هذا السياق السياسة الخارجية الهندية التي تقوم على الحياد المسلح واغتنام الفرص الاستراتيجية يضرب بها مثالا نموذجيا في تحقيق "التوازن البراغماتي."

المحور الثاني: التوصيات

أولا: يتطلب نهج "اغتنام الفرص الاستراتيجية" إلى فهم الصين والتحولات التي تشهدها سياستها الداخلية والخارجية بشكل دقيقة من أجل الاستفادة من هذه الفرص الاستراتيجية وتشكل نفوذ للدول العربية في النظام العالمي القادم. ولفهم هذا النهج، هناك حاجة ملحة إلى التركيز بشكل كبير على بناء مراكز فكر للدراسات الصينية، فهذا التخصص الذي ظهر منذ بداية عام 2010 في أمريكا والدول الأوروبية، يتضمن دراسة كل ما يتعلق بالصين، مثل تاريخ الحزب الشيوعي، وتاريخ الاشتراكية الصينية، والعلاقات الخارجية للصين، وسياسة الإصلاح والانفتاح، والإدارة والحوكمة وغيرها. فالصين تعتمد بشكل كبير على مراكز الفكر التي تديرها دائرة العلاقات الخارجية للحزب الشيوعي الصيني والتي يندرج تحتها عدة دوائر أخري تعمل بالتوازي مع مراكز الفكر مثل مركز الدراسات الصيني العربي للإصلاح والتنمية، ومركز دراسات الشرق الأوسط في جامعة بكين وجامعة شنغهاي للدارسات الدولية وجامعة فودان وغيرها، لرفع

التقرير النهائي للجنة الدائمة للمكتب السياسي للجنة المركزية بقيادة شي جين بينغ. فنحن بحاجة إلى التركيز على بناء مراكز فكر تتعلق فقط بالدراسات الصينية، وأيضا الاستثمار في البحث العلمي والتبادلات التعلمية والثقافية بما يخدم المصالح العربية وأيضا الاستفادة من الكوادر العربية التي درست في الصين. فهذه المراكز والتبادلات الكوادر العربية سيكون لها اسهام في مساعدة صناع القرار في الاستفادة من الفرص الاستراتيجية في الحقبة الجديدة للتعامل مع طبيعة البراغماتية التجارية للصين بما يخدم ويحقق " الربح المشترك" المبني على التكافؤ، والتوازن البراغماتي للتعامل مع الصراع الصيني الأمريكي بما يخدم المصالح التكنولوجية للدول العربية.

ثانيا، إعادة هيكلة القنصليات والسفارات العربية في الصين بما يخدم مصالح الدول العربية، وهذا يتطلب تعين كوارد تتقن اللغة الصينية ومتخصصة في الشأن الصيني لفهم الشأن الداخلي للصين والتعامل مع التحولات الجديدة في سياستها الخارجية بما يخدم المصالح العربية. فالهيئات الدبلوماسية العربية في الصين لها دورا كبيرا في فهم أوجه أو نقل سبل أوجه التعاون الذي يخدم المصالح العربية، كما فعلت الصين. فالسفارات والقنصليات الصينية في الدول العربية يعمل بها كوادر صينية درست معظمها في الدول العربية وتتقن اللغة العربية وتجيد التعامل مع الثقافة العربية، وكل هذا يخدم مصالح الصين. على سبيل المثال، تساعد الصين المستثمرين الصينين في الدول العربية على كيفية الاستثمار في المناطق والمجالات التي تخدم مصالحهم ومصالح الدولة، وخلال الزيارات الثقافية والتعليمية لبعض الأكاديميين الصينية لدول العربية يلتقون أيضا بالسفير والقنصل الصيني لدي الدول العربية المعنية.

ثالثا، تعميق التعاون العملي والبحثي بين الدوائر التي تعمل تحت دائرة العلاقات الخارجية للحزب الشيوعي الصيني ومراكز الفكر الصينية والعربية، وأيضا الجامعات والمعاهد الصينية لنقل التجارب الصينية الناجحة في الصناعة والزراعة والتكنولوجية والتي تساهم في فهم كيفية الاستفادة من بعض العلاقات غير المتكافئة او التي لا تساهم في حل التحديات التي تواجه الدول العربية في هذه المجالات.

رابعا، تحسين وتطوير قوانين الاستثمار والإجراءات التي تساهم في جذب المستثمر الصيني وأيضا حماية القوانين التي تضمن الحفاظ على الصناعة العربية في سياق التعاون العربي الصيني. وأخيرا، تعزيز الثقافة العربية التي تتمثل في بناء قوة ناعمة عربية في الصين بشكل خاص وشرق اسيا وجنوب شرق اسيا بشكل عام، والتي تخدم المصالح العربية السياسة والاقتصادية.

الهوامش

- أحمد البرصان: " السياسة الخارجية الصينية والشرق الأوسط"، مجلة دراسات أوسطية الالكترونية، 2021.
- احمد عبد الامير الانباري: "العلاقات التجارية الصينية-الإسرائيلية"، المجلة الدولية والسياسية، 2006.
- حيدر علي حسين: "العراق في الاستراتيجية الصينية"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، 2008.
- حكمات العبد الرحمن: " الصين والشرق الأوسط"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سبتمبر 2020.
- جواد الحمد: "اتجاهات ومحددات تطوير العلاقات الصينية-العربية 2005-2010"، مركز دراسات الشرق الاوسط، 2020.
- سنية الحسيني: "سياسة الصين تجاه الأزمة السورية: هل تعكس تحولات استراتيجية جديدة في المنطقة" المستقبل العربي أكتوبر، 2015.
- سهرة قاسم، " الصعود الصيني وتأثيره على الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط"، مكتبة جزيرة الورد، 2018.
- عائشة منافح: " محددات السياسة الخارجية للصين في الشرق الأوسط بعد الحراك العربي"، جامعة محمد الخامس السويسي، 2014.
- عمار شرعان: "السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط بعد الربيع العربي"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2017.
- هند المحلي محمود: مواءمة استراتيجيات التنمية الخليجية مع " الحزام والطريق" محور دبلوماسية الصين، العدد165، أغسطس 2021.
- هند المحلي محمود: التعاون الخليجي مع الأسيان يعزز توازن علاقات المنطقة بالصين وامريكا ويجنبها فخ الاستقطاب، اراء الخليج، العدد191، أكتوبر 2023.

References

- Daher, M. (2009). China and the Middle East: Establishing a new partnership. Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia), 3(1), 18-26.
- Jin, L. (2017). China's role in the Middle East: current debates and future trends. China Quarterly of International Strategic Studies, 3(01), 39-55.
- Fulton, Jonathan. "China's power in the Middle East is rising." Washington Post 9 (2018).
- Sun, D. (2021). China›s partnership diplomacy in the Middle East. In Routledge Handbook on China–Middle East Relations(pp. 299-311). Routledge.
- Shichor, Y. (1998). China›s Economic Relations with the Middle East: New Dimensions. China Report, 34(3-4), 419-439.
- Lin, C. (2013). China's strategic shift toward the region of the four seas: The Middle Kingdom arrives in the Middle East. Middle East Review of International Affairs, 17(1), 32-55.
- Qian, X., & Fulton, J. (2017). China-Gulf economic relationship under the "Belt and Road" Initiative. Asian Journal of Middle Eastern and Islamic Studies, 11(3), 12-21.
- Xuming, Q. I. A. N. (2017). The Belt and Road Initiatives and China-GCC Relations. International Relations, 5(11), 687-693.
- Garver, J. W. (2011). China and Iran: ancient partners in a post-imperial world. University of Washington Press.
- Garver, J. W. (2011). Is China playing a dual game in Iran? The Washington Quarterly, 34(1), 75-88.

- Huang, Y., Lin, C., Liu, S., & Tang, H. (2023). Trade networks and firm value: Evidence from the US-China trade war. Journal of International Economics, 145, 103811.
- Burton, G. (2020). China and Middle East conflicts: responding to war and rivalry from the Cold War to the present. Routledge.

Chinese References

- 包澄章：《阿拉伯国家"东向"外交的动因、目标及意义》，载《阿拉伯世界研究》2019年第6期。
- 包澄章：《中国与阿拉伯国家人文交流的现状、基础和挑战》，载《西亚非洲》2019年第1期。
- 包澄章：《中国在沙特推进"一带一路"建设的现状、风险及应对》，载《阿拉伯世界研究》2018年第4期。
- 曹笑笑、马雨欣：《中国对阿拉伯国家旅游外交的理念与实践》，载《阿拉伯世界研究》2021年第3期。
- 陈海洋、牛国元、李国锋：《浅谈中阿技术转移中心运行模式》，载《科技视界》2017年第24期。
- 陈杰：《中阿合作论坛成立以来的中国对阿媒体交流》，载《阿拉伯世界研究》2014年第5期。
- 陈沫：《沙特阿拉伯"新政"与中沙合作前景》，载《当代世界》2019年第8期。
- 陈天社：《阿拉伯国家的中国留学生及其影响》，载《世界民族》2008年第2期。
- 陈万里、赵军：《试论阿盟决策制度与阿拉伯一体化发展》，载《阿拉伯世界研究》2009年第2期。
- 孙德刚著：《冷战后欧美大国在中东的军事基地研究》，北京：世界知识出版社2015年版。
- 孙德刚著：《美国在大中东地区军事基地的战略部署与调整趋势研究》，北京：时事出版社2018年版。
- 唐志超著：《新中东秩序构建与中国对中东战略）》，北京：社会科学文献出版社2019年版。